مشروع تقرير حول الاقتصاد الأزرق للسلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تم إعداد مشروع التقرير الحالي من قبل المقرّر فينشينسو بيانكو، مستشار كاتانياوعضو مجلس مدينتها ورئيس المجلس الوطني للرابطة الوطنية للمدن والبلديات الإيطالية (ANCI)، إيطاليا، وذلك بهدف إقراره في الجلسة العامة الحادية عشرة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في شهر كانون الثاني/يناير 2020 في مدينة برشلونة.

تكنو

مقدمة

يُعدُّ الاقتصاد الأزرق، حماية والأجواء، موضوعًا ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنين. تعتبر المجتمعات المحلية أبطال رواية من الدرجة الأولى في هذه القطاعات، ويعدُّ اختيار الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية ذا أهمية وقيمة كبيرتين.

تُخلِّف التغيرات المناخية آثارًا واضحة في مجتمعاتنا: العديد من الأنواع الغريبة تبدو جلية في البحر الأبيض المتوسط، وأكثرها يمكن غزوها. تتابع وكثافة الأحداث المناخية البعيدة: فالأعاصير تزيد من تآكل السواحل ومظاهر الجفاف والفيضانات مرئية برمتها، من دون الحاجة إلى الرجوع إلى تسلسلات تاريخية.

فمنجهة،يوفرالاقتصادالأزرقإمكانات - منقبيلتجديدالقطاعاتالتقليديةوتنميةالقطاعاتالجديدة - يُعترفبهاعلىنحومتزايدكقيمةمضافةمنالناحيةالاجتماعيةوالاقتصاديةلسكانالبحر المتوسطوالقدرةالتنافسيةللحوضفيأوروباوفي جميعأنحاءالعالم. ومن جهة أخرى، إن مواجهة التغيرات المناخية ضرورة عاجلة وملحة. ذلك أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشغَلموقعًا من العالم يجعل الآثار الناجمة عن ظاهرة الاحترار العالمي عليها أشد خطورة. إذ تتأثر المنطقة بالاحترار 20% أسرع من المتوسط العالمي، وقد يتجاوز ارتفاع مستوى سطح البحر مترًا واحدًا بحلول عام 2100 مخلفًا آثارًا خطيرةعلى ثلث سكان المنطقة، ويتوقع أن تنخفض كميات الماء العذب المتوفرة بها بنسبة تصل إلى 15%.
فالمدن والأقاليم أبطال رواية من الدرجة الأولى في هذه العملية: ولأدائهم وتدخلاتهم تأثير مباشرعلى المواطنين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وعلى الأنظمة البيئية البحرية على حد سواء في تفاعل مباشر أو غير مباشر مع تطوير واستغلال الصناعات الزرقاء. فضلًا عن ذلك، يمكنها التفاعل بشكل سريع ومؤثر مع المواطنين. ومن الضروري تجديد الوعي.ويمكن نشر هذا الوعي مع المجتمعات التي ندير ها بغيةضمانتنميةمستدامةللاقتصادالأزرقفيالبحرالأبيضالمتوسط. يتعين أن تصبح الطاقة ضرورية للاختيارات الهائلة التي يجب التعهد بها، والتغلب على العقبات المحتملة.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للرومانيين مهد حضاراتنا وديموقراطيتنا. أسهم البحر الأبيض المتوسط في نمو الحضارات، من الأصول التجارية للفينيقيين، حتى كان بمثابة حاجز الدفاع لديمقراطيتنا: *القطب اليوناني*.

أما الآن فقد باتت حياة البحر الأبيض المتوسط، وتاريخنا عرضة لتهديد جسيم: ألا وهو الوجود البشري بحد ذاته. إذ تتعرض أنظمته البيئية بشكل لا يمكن إصلاحه، مع وجود تبعات اقتصادية كذلك.

للسياحة الجماعية تأثير قوي على تكاليفنا المعيشية، وعلى البحر، إلى جانب ارتفاع معدلات الكثافة السكانية لسواحل البحر الأبيض المتوسط ، نظرًا للإدارة غير المسؤولة للمخلفات والاستهلاك المتزايد للطاقة وتغاير الدورة السنوية للأنشطة الاقتصادية. تهدد المخلفات البلاستيكية بنحو 30,000 زجاجة تلقى في الماء كل دقيقة الموارد البحرية والأنظمة البيئية والسلسلة الغذائية، التي لا نزال نشكل جزءًا منها[1]. وفي عام 2050، يُتوقع أن تفوق كمية البلاستيك في البحر كمية الأسماك[2]. ما زالت الأسماك تقدَّم على موائدنا، ولكن أكثر من 80% من الأسماك عرضة لمخاطر الصيد الجائر.

هل نعمل على خطورة الاقتراب من نهاية «فرس الأنف»؟ بلى، إن لم نأخذ مسارًا عكسيًا.

على أي حال، تعتبر الأزمة فرصة في الوقت نفسه. فالمستهلك أكثر حساسية للسياحة المستدامة بيئيًا، وذلك كلما كانت هناك مبادرات متاحة؛ وتُعدُّ السياحة حاليًا ومستقبليًا واحدة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للبحر الأبيض المتوسط. ولم تصل طاقة

1 Dalberg Advisors، مبادرة Mediterranean Marine Initiative للصندوق العالمي لحماية الطبيعة 2019 *"وقف فيضان البلاستيك: كيف تحافظ بلدان البحر الأبيض المتوسط على بحارها"*.

2 مؤسسة إلين ماك آرثر، "اقتصاد البلاستيك الجديد: إعادة التفكير في مستقبل البلاستيك"، https://www.ellenmacarthurfoundation.org/the-new-plastics-economy-rethinking-the-future-of-plastics آخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1

الرياح إلى التوقعات المرجوة، وتبقى خيارًا بالغ الأهمية للتغلب على الوقود الأحفوري. ويُعدُّ الصيد باستخدام تقنيات مستدامة ومقياس محدود أكثر إيجابية في بعض المناطق[3].

التاريخ يعيد نفسه: ما زال لدى القطب إمكانات ومسؤوليات كبيرة. فالمجتمعات المحلية والإقليمية هي أول من تتكبد آثار التأثيرات البيئية، ولكن في نفس الوقت، قد تصبح وسيلة ناقلة للتغيير. ومع ذلك، للتغلب على هذا الأمر يجب أن تكون هناك مبادرات فعالة ومستدامة: بنية تحتية وخدمات للسياحة المستدامة ومصادر طاقة بديلة للوقود الأحفوري. إن التعليم، بمفهومه الأعم، هو مفتاح النجاح. شبابنا، من خلال تكوينهم، ولكن كذلك المواطن الفعال. إن تفعيل عملية التحول مسئولية كل فرد منا، مع فتح آفاق تحفز التحول، وتنشط نموذج حكومي مؤيد مع مبادئ مستديمة لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

أهداف الوثيقة

البحر الأبيض المتوسط هو "أم" الحضارة في أوروبا والعالم. وقد نشأت المستوطنات الحضرية الأولى على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، التي كانت ولا تزال المصدر الرئيسي للغذاء والتنمية الاقتصادية والحياة. على مستوى العالم ، تُعدُّ المحيطات قوة طبيعية استثنائية تدعم "الكوكب الأزرق" الذي نعيش فيه جميعًا.

وقد وضع تعريف للاقتصاد الأزرق بأنه"*مجموعة الأنشطة البشرية المتعلقة بالبحر و/أو التي تدعمها التفاعلات البرية البحرية في سياق التنمية المستدامة*"[4]. وتندرج بعض الأنشطة الاقتصادية تحت هذا التعريف: مثل الاستزراع المائي وصيد الأسماك والتكنولوجيا الحيوية البحرية والسياحة البحرية والنقل البحري وبناء السفن وتوليد الطاقة المتجددة (الرياح، المد والجزر). وحظيتالمفوضيةالأوروبيةالجديدةعلىإلتزامالاتحادالأوروبيبتقديمحلولفعالةومفيدةللسيناريوهاتالصعبةالجديدةعبرإبرام "صفقةخضراءجديدة". تمثلتبالاستجابةلحالةالطوارئالمناخيةالتييشهدهاالعالمبأسره. إذمنالضروريأن نعملونحوّلاقتصاداتناللحفاظعلىالنظمالإيكولوجيةالتينعيشفيها وتدعمنا. تعرف الأمم المتحدة الاقتصاد الأزرق بأنه *"الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق"* [5]، مما يعزز أهمية الاستدامة. ولا يمكن تفعيل التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون، دائري وأخضر، إذا لم تصبح البحار والمحيطات من الأدوات الرئيسية في هذا التحول. إن الحالة الراهنة، التي تكون فيها البحار والمحيطات من بين العوامل الرئيسية في تغير المناخ، وفي الوقت نفسه، تتأثر بشدة بالنفايات والتلوث، يجب عكسها تمامًا. إذ يجب أن تصبح المحيطات والبحار رواسب لدعم النظم الإيكولوجية الطبيعية والاقتصاد الأخضر والاستدامة، وفقًا للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"[6].

يرجع السبب الرئيسي في الوضع الحالي إلى الأنشطة البشرية: عندما نحرق الوقود الأحفوري (الفحم والنفط وغاز الميثان)؛ عندما ننتج الإسمنت؛ عندما نزرع أرضًا خصبة؛ عندماندمرالغابات،نُطلقجميعأنواعالجزيئاتالضارة (من قبيل ثاني أكسيدالنيتروجينNO2، ثاني أكسيدالكبريت SO2، ...)[7]، الأمر الذي يرافقه إطلاق ثاني أكسيد الكربون ($_2$CO) في الغلاف الجوي، وهو أحد الغازات الدفيئة القوية. لثاني أكسيد الكربون الزائد تأثير قوي على البحار. ويعمل على تنظيم المناخ العالمي:

---

3 راندوني وآخرون 2017. *إنعاش اقتصاد البحر الأبيض المتوسط: إجراءات لمستقبل مستدام*. مبادرة Mediterranean Marine Initiative للصندوق العالمي لحماية الطبيعة، روما، إيطاليا. صفحة 64.

4 الاتحاد من أجل المتوسط (2015)، "المؤتمر الوزاري حول الاقتصاد الأزرق"، https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/11/2015-11-17-declaration-on-blue-economy_en.pdfآخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1.

5 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، "الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق"، https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Environment%20and%20Energy/Water%20and%20Ocean%20Governance/Green_Economy_Blue_Full.pdf، آخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1.

6 الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، https://www.un.org/sustainabledevelopment/oceans/آخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1.

7 الوثيقة السياسة COM & CAP MarInA-Med (2015) ، تحتوي على الاستنتاجات الفنية لـ 13 مشروعاً بحرياً، بما في ذلك المشاريع البحثية المتعلقة بجودة الهواء في الموانئ الحضرية)http://www.medmaritimeprojects.eu/download/MyTemplate/Pdf/20150615_Policy_Paper_final_version_checked.pdf. يمكن الإطلاع عليها في ديسمبر/كانون الأول (2019

فهو بمثابة دولاب الموازنة لدرجات الحرارة، ويؤثر على المناخ عن طريق الأمطار والجفاف والفيضانات. تمثل البحار أيضًا مستودعات الكربون الرئيسية: حوالي 83% من دورة الكربون تمر عبر المياه البحرية.

هذه المشاكل ليست عنًّا ببعيد من حيث الزمان والمكان. إذ يُشير تقرير صدر مؤخرًا عن شبكة الخبراء المعنية بالتغيّرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط (MedECC) إلى أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تحتر بنسبة 20% أسرع من المتوسط العالمي.[8] ويتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بالمنطقة 2.2 درجة مئوية° بحلول عام 2040 مع اتباع السياسات العامة الحالية. وقد يؤدي هذا الارتفاع في درجات الحرارة إلى عدد من الأحداث الكارثية: قد يتجاوز ارتفاع مستوى البحر مترًا واحدًا بحلول عام 2100 مما يؤثر في ثلث سكان المنطقة. وستعاني نصف مدن منطقة البحر الأبيض المتوسط (المدن بالمنطقة: 20 مدينة) أشد معاناة من ارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2050؛ وتقل كميات الماء العذب المتوفرة بالمنطقة بنسبة تصل إلى 15%، وهو من أعلى معدلات انخفاض الماء العذب في العالم؛ إذ إن حوض البحر الأبيض المتوسط أحد أبرز النقاط تعرضًا للتغير المناخي والبيئي. وسجلت أنواع الحيوانات غير الأصلية الوافدة إليها بحثًّا عن ظروف مناخية أكثر دفئًا 700 نوع. وتتسبب ارتفاع درجة حموضة الماء إلى نفوق جماعي للأحياء البحرية. وستنخفض معدلات الأمن الغذائي نتيجة انخفاض إنتاج المحاصيل وصيد الأسماك والثروة الحيوانية. فقد دمرت الحرائق الضخمة مساحات شاسعة من الغابات بسبب تغير المناخ؛ وتنذِر الزيادة في وتيرة موجات الحر الشديد وشدتها وطول مدتها بمخاطر صحية كبيرة على الفئات الشكانية الضعيفة، لا سيما في المدن؛ وقد تؤدي النزاعات التي تندلع نتيجة ندرة الموارد الطبيعية إلى زيادة معدلات هجرة السكان بأعداد هائلة من المنطقة.

في هذا الإطار، يُعد الاقتصاد الأزرق أحد الإجراءات المبشرة بالنجاح في للتخفيف من حدة آثار تغيُّر المناخ. تعرِّف "الخطة الزرقاء" - الوكالة الإقليمية الفرنسية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) – *"الاقتصاد الأزرق بأنه نظام اقتصادي دائري منخفض التلوث يعتمد على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، ويمكن أن يزيد من الرفاهية والعدالة الاجتماعية ويُدر القيمة الاقتصادية والعمالة، وفي الوقت نفسه، يقلل بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية"*[9].

في هذا السياق، **تلتزم الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بتعزيز تعريف "التحول"، وهو طريق يكون فيه الاقتصاد الأزرق بطل الرواية، ويوجه الاقتصاد نحو التنمية المستدامة وحماية البيئة والأراضي.**

النقطة الرئيسية الأخرى هي دور الإدارات المحلية والإقليمية. على افتراض أن السلطات فوق الإقليمية والسلطات التي تتجاوز الحدود الوطنية (الجماعة الأوروبية والمؤسسات الأخرى التي تتجاوز الحدود الوطنية في البحر المتوسط) قد حددت المبادئ والقواعد والأهداف العامة، فإن الإدارات المحلية والإقليمية تريد أن تكون أبطال التغيير، إنهم أولئك الذين يمكنهم إدراك وإدارة "انعكاس المسار".

حواجز الاقتصاد الأزرق في البحر المتوسط

يمكن أن يصبح الاقتصاد الأزرق أداة استثنائية للتنمية. وقد تم تقدير أهميته والاعتراف بها على نطاق واسع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، لم تخضع آثاره على الإدارات المحلية والإقليمية للتحليل الكامل حتى الآن. وبوجه خاص، لا يوجد نظام للمؤشرات يمكن أن يقيس بدقة الآثار المباشرة أو غير المباشرة لأنشطة الاقتصاد الأزرق على النظام الإيكولوجي البحري والاقتصاد.

الفرص عظيمة. يمكن أن تحقق إمكانات الاقتصاد الأزرق نتائج رائعة من حيث التوظيف والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

---

[8] "المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيّرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط"، التقييم الأوليّ من قبل شبكة الخبراء المعنية بالتغيّرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، 2019، https://www.medecc.org/wp-content/uploads/2018/12/MedECC-Booklet_EN_WEB.pdf، آخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/11/7.

[9] جان بيير جيرود، "اقتصاد أزرق من أجل صحة البحر الأبيض المتوسط"، التنفيذ والنتائج Http://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/1_A_blue_economy_for_healthy_Mediterranean_Giraud_Plan_Bleu.pdf، آخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1.

يمكن تصنيف الحواجز في ثلاث فئات رئيسية:

A) إمكانية التشغيل البيني وتوافر وسلامة البيانات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

B) حوكمة وتنظيم الاقتصاد الأزرق.

C) الأدوات المالية لدعم الاقتصاد الأزرق.

أ) تشكِّل إدارة البيانات (والمؤشرات) عائقًا أساسيًا، لأن سلامة البيانات وقابلية التشغيل البيني لا غنى عنهما لإجراء تحليلات ومقارنات موثوقة على أساس زمني وجغرافي. هناك العديد من مصادر البيانات، لكنها غالبًا ما تكون غير متسقة وتنطوي على فجوات كبيرة على أساس زمني و/أو جغرافي. علاوة على ذلك، لا توجد مؤشرات موثوقة وموحدة: فالبيانات البحرية مجزأة، لا تتم مواءمة البيانات للقطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة في كثيرٍ من الأحيان.

ب) لم يوضع تعريف بعد لحوكمة الاقتصاد الأزرق. يعمل عدد كبير من الجمعيات والسلطات والإدارات في هذا المجال دون تنسيق أو معرفة متبادلة بطريقة غير متسقة ومتناقضة في بعض الأحيان. كما تتسم القوانين التي تحكم القطاعات الزرقاء بعدم الانسجام. ويمكن أن يشكِّل عدم التنسيق مصدرًا للمشاكل الخطيرة نظرًا لأن الإجراءات الفردية يمكن أن تصبح عديمة الجدوى إن لم يتم تعميمها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لا توجد حدود سياسية في البحر، والعمل الفعَّال في منطقة ربما يكون يكون غير فعَّال في منطقة أخرى. من ناحية أخرى، الإدارات المحلية والإقليمية هي الجهات التي يمكنها تنفيذ الإجراءات بطريقة أكثر سهولة وفعالية. وقد كان الاقتصاد الأزرق بمثابة فرصة عظيمة لتحسين مهاراتها وكفاءاتها ومعرفتها؛ أدوات دعم القرار الخاصة بها؛ وزيادة القدرة على الإنفاق لدعم الاستثمارات اللازمة.

ج) يتطلب تفعيل "التحول" استثمارات ضخمة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. ويكمن التأثير الرئيسي لهذه الاستثمارات في الحد من الآثار البيئية، ومن ثمَّ، هي ليست مستدامة من وجهة نظر مالية بحتة. بمعنى آخر، لا يمكن تفعيل "قلب المسار" عن طريق التمويل الخاص، ما لم يتم اعتماد أدوات أو حوافز مالية محددة.

أرقام الجدارة والممارسات الجيدة

وضعت المفوضية الأوروبية المعايير الاقتصادية التالية للاقتصاد الأزرق في الدول الثمانية والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2016، والنسبة المئوية للتغيرات بين عامي 2009 و2016، الواردة فيما يلي بين قوسين:

- حجم التداول: 566 مليار يورو (+7.2%).
- إجمالي القيمة المضافة (GVA): 174.2 مليار يورو (+9.7%).
- الربح الإجمالي: 95.1 مليار يورو (+8.1%).
- هامش الربح الإجمالي: 16.8% (+8.1%).
- معدل البطالة: 3.5 مليون (+2%). حصة تمثل 1.6% من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي.
- صافي الاستثمارات: 22.2 مليار يورو (+71.7%).
- تقرير حول صافي الاستثمارات وإجمالي القيمة المضافة: 29% (مقارنة بنسبة 18% عام 2009).
- متوسط الدخل السنوي: 28.300 يورو (+14.2%).

يمثل الاقتصاد الأزرق 1.3% من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (2016).
يوفر الاتحاد من أجل المتوسط والخطة الزرقاء بيانات مماثلة للاقتصاد الأزرق في جميع بلدان البحر المتوسط، بما فيها البلدان غير الأوروبية: 169 مليار من إجمالي القيمة المضافة؛ و4.2 مليون عامل.

تُسفر هذه البيانات، على الرغم من تجزئتها، إلى بعض الاعتبارات: إمكانات النمو مهمة للغاية، لا سيما من حيث العمالة والاستثمارات. تمثل السياحة البحرية أكثر من 80% من إجمالي عدد السكان وعدد الموظفين. علاوة على ذلك، هناك إمكانية

كبيرة لزيادة عدد السياح، خاصة في بلدان جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط. الوجهات السياحية الرئيسية الخمس في منطقة البحر الأبيض المتوسط: تمثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وتركيا واليونان أكثر من 80% من الأماكن السياحية.

لزيادة عدد السياح، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز السياحة والخدمات المستدامة وجودتها. إذ غالبًا ما يعتمد اختلاف الجاذبية للسياح بين الشمال والجنوب الشرقي على جودة الخدمات: إدارة النفايات وتوفر مياه الشرب وتنقية المياه والنقل العام والأمان، وهي عناصر تحظى بتقدير كبير وطلب من الزوار. ولتضييق هذه الفجوات، هناك حاجة إلى ضخّ استثمارات ضخمة في بلدان جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط، وتقاسم المعايير والأهداف. ويجب مواءمة التوجيهات الأوروبية بشأن المياه والنفايات والطاقة واعتمادها في لوائح البلدان غير الأوروبية. وهذا من شأنه زيادة مصداقية وتصور الأمن بالنسبة للبلدان المتوسطية غير الأوروبية. علاوة على ذلك، من شأن التنظيم المشترك أن يتيح وفورات الحجم وتعميم الممارسات الجيدة بين مختلف مدن وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يُفضي إلى تقليل التكاليف وتسريع عملية التحول.

مسألة أخرى تحظى بأهمية كبيرة؛ وهي الطاقة. فالقطاع مسؤول (بشكل مباشر أو غير مباشر) عن أكثر من 80% من انبعاثات المسببة للاحتباس الحراري. إن من شأن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة أن يعود بمزايا لا حصر لها على لمجتمعات المحلية والسياحة المستدامة، بالإضافة إلى خفض التكاليف. في الواقع، يمكن استخدام مصادر الطاقة المتجددة بشكل مربح لإنتاج الكهرباء والحرارة (أو التبريد) التي تتطلبها المجتمعات المحلية. وللمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ميزة ذات أهمية كبيرة حيث يمكن بسهولة امتصاص الطاقة الشمسية عن طريق الألواح الشمسية أو الكهربائية الضوئية؛ ويمكن استغلال طاقة الرياح مع المنشآت على الأرض أو في البحر أو في الهواء. علاوة على ذلك، يمكن خفض تكاليف الطاقة عن طريق تحسين كفاءة المباني السكنية والسياحية. ومن شأن هذه الإجراءات أيضًا تحقيق مزايا اقتصادية عظيمة: استقلال الطاقة وفرص النمو والتوظيف، لأن تركيب وإدارة وصيانة هذه الأنظمة يتطلب قوى عاملة محلية.

وتعتمد احتياجات الطاقة في البحر الأبيض المتوسط اليوم بشكل أساسي على الوقود الأحفوري. ويترجم هذا إلى حصص واردات بنسبة 40%. ومن شأن مصادر الطاقة المتجددة تقليل واردات الطاقة إلى أقل من 25% وتهدف إلى أبعد من ذلك.

إن أنشطة الطاقة الوحيدة في البحر هي التنقيب عن الغاز والنفط واستخراجهما، وهو نشاط غير مستدام. وحتى الآن، لا توجد مزرعة رياح بحرية في البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من أن الإنتاج المحتمل يبلغ 21.967 تيرا واط/ساعة في السنة، وهو 34 ضعف مثيله في مناطق شمال أوروبا.ورغم إمكانية البحث به، لا توجد بنية تحتية تتجاوز المراحل التجريبية المتعلقة بالطاقة الموجية أو المدية أو الحرارية أو النضحية[10].

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للاقتصاد الأزرق تأثير إيجابي على البيئة وعلى المجتمعات المحلية، شريطة الامتثال إلى بعض الضوابط. (1) التنسيق الكامل بين السلطات المحلية والإقليمية وعبر الوطنية؛ (2) التنسيق الكامل بين مختلف المبادرات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخطة عمل البحر المتوسط، والاتحاد من أجل المتوسط، والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ومبادرةمنأجلغربالبحرالمتوسط،ومشروعمنصةPANORAMEDللحوكمة، (3) تعظيم الفوائد الاقتصادية من الساحل إلى الداخل لتعزيز الإدماج الاجتماعي وتقليل عدم المساواة؛ (4) تنسيق توجيهات ومعايير الاتحاد الأوروبي مع تلك المعتمدة في دول البحر المتوسط غير الأوروبية.

في هذا السياق، يجب اتخاذ مسار معاكس من قبل سلطة دولية بمشاركة نشطة من الإدارات المحلية والإقليمية في البحر الأبيض المتوسط. ويجب أن يستند هذا المسار إلى بعض الإرشادات:

[10] من بين تقارير البحث، يرجى الإطلاع على تقرير مشروع MAESTRALE الذي يتناول إمكانات الطاقات الزرقاء في مختلف بلدان البحر المتوسط. رغم عدم شموليته، إلا أنه يطرح فكر مثير للاهتمام حول نقاط البحث التي ينبغي استغلالها في المستقبل-https://maestrale.interreg-med.eu/fileadmin/user_upload/Sites/Blue_Growth/Projects/MAESTRALE/D3.3.2_BE_Potental_analysis_MED_04_2018.pdf
يمكن الأطلاع عليه في ديسمبر/كانون الأول 2019.

- الأهداف الواضحة والمشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسطلتجديد الصناعات التقليدية وتطوير القطاعات الناشئة - والطاقات المتجددة، على نحوٍ مستدام وبطرق تضمن الحفاظ على النظم الإيكولوجية في حوض البحر الأبيض المتوسط،
- تنفيذ التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري حسب الإقتضاء،
- الأهداف الواضحة والمشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط للاقتصاد الدائري (ترشيد استخدام للموارد)؛
- الأهداف الواضحة والمشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط للحد من النفايات وحظر إنتاج المواد البلاستيكية ذات الاستخدام لمرة واحدة وتوزيعها؛
- القواعد والمعايير المنسَّقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط للمياه والنفايات؛
- تحقيق الهدف لأقل من 10% من المناطق المحمية بحلول عام 2025 (الهدف 14.5 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة).
- طرح مبادرات فعالة وموجّهة تستهدف الأفراد لتثقيفهم بماهية الاقتصاد الأزرق وأهمية العمل جنباً إلى جنب ومعرفة فوائد هذا النهج.

يجري بالفعل تنفيذ العديد من الإجراءات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الاقتصاد الأزرق. فقد أصدرت المديرية العامة لمصائد الأسماك والشؤون البحرية بالمفوضية الأوروبية ومركز البحوث المشتركة مؤخرًا تقريرًا حول الاقتصاد الأزرق يُمهِد السبيل إلى الابتكار في الميادين ذات الصلة، ويوفر مصدرًا رسميًا للمعلومات، بما في ذلك العوائق والفرص وأفضل الممارسات[11].

- علاوة على ذلك، واجهت الشبكة الأوروبية للرصد والبيانات المتعلقة بالبحار (EMODnet) مشكلة الافتقار إلى البيانات الموثوقة عن حالة ومعايير البحار، وهي شبكة تضم مجموعة من المنظمات المدعومة بالسياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي[12]. وتتضافر جهود هذه المنظمات للعمل على رصد البحار ومعالجة البيانات وفقًا للمعايير الدولية وإتاحة تلك المعلومات مجانًا في صورة طبقات بياناتومنتجاتبياناتصالحة للتشغيل البيني. وهذه الأداة فيمرحلةالتنفيذ النهائية ويجري بالفعل اختبار العديد من التطبيقات. وتُستخدم، على سبيل المثال، للإحاطة بالأحوال البحريةللملاحةالسياحيةودعم تطوير محطات توليد طاقة الرياحالبحريةوبحث معدلات النفايات البحرية.

المقترحات

لا نريد، نحن والأقاليم والمدن والسلطات المحلية في البحر الأبيض المتوسط، الموافقة من حيث المبدأ على قائمة بيانات أو تحليل عقيم. نريد تعزيز الوعي والتعرف على مشاكل المواطنين والإدارات المحلية، وقبل كل شيء، إظهار الفرص المرتبطة بالتحول إلى الاستدامة. تهدف المقترحات الواردة أدناه لأن تكون بمثابة نقطة انطلاق وحافز وقرارات جديدة للمدن والمناطق في الاقتصاد الأزرق.

يجب وضع نتائج الدورة التدريبية وتنفيذها مع انتقال ملائم، الذي يمكن تنشيطه ببعض الإجراءات.

1) يجب أن يكون للجماعة الأوروبية الريادة عالميًا في تحديد هذا المسار، وأيضًا من خلال إنشاء شبكات للتجارب الحالية (الاتحاد من أجل المتوسط، مبادرة West Med، خطة عمل البحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حوار 5+5) منصة PANORAMED،رابطاتالمجتمعاتالمحليةوالإقليمية).ويمكن لهذه الشبكات أن تعتمد وثائق من شأنها أن تُلزم بلدان البحر الأبيض المتوسط جميعها. وأن تشمل أيضًا قضايا الحد من التلوث البحري، وفقًا للهدف 14.1 (أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة).

[11] المفوضية الأوروبية (2019). تقرير الاتحاد الأوروبي حول الاقتصاد الأزرق، 2019. مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ.

[12] الشبكة الأوروبية للرصد والبيانات المتعلقة بالبحار (EMODnet)، بوابة البيانات البحرية في أوروبا، http://www.emodnet.eu.

2) وضع المعايير والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياسها قياسًا موضوعيًا. تشكِّل المؤشرات التي اقترحتها الخطة الزرقاء لركائز الاستدامة الثلاث (الاقتصاد والمجتمع والبيئة) بشأن القطاعات الاقتصادية الرئيسية الخمسة للاقتصاد الأزرق: صيد الأسماك/تربية الأحياء المائية، والسياحة، والنقل البحري، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية، نقطة انطلاق رائعة[13].

3) وضع أدوات اقتصادية لتحفيز وتنشيط العمليات والاستفادة منها. توحيد الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي، ويتضمن ذلك الخطة المتعددة السنوات 2021-2027 من أجل: تشجيع تبادل الممارسات الجيدة ؛ وتمويل المشروعات الرائدة لبناء قائمة من قصص النجاح على المستوى المحلي والإقليمي. إن قصص النجاح أداة هائلة لإظهار أن الانعكاس ليس مثاليًا ولإظهار الإمكانات الاقتصادية الناشئة عن التحول في المجالات الاقتصادية مثل: الطاقات المتجددة؛ وإعادة تأهيل الطاقة للمباني؛ والسياحة المستدامة؛ وإدارة المياه والنفايات بكفاءة. يمكن أن تصبح مبادرة بلوميد (BlueMed)[14] للمجتمع الأوروبي مصدرًا للدعم يجب تعزيزه وتعميمه. تعد وثيقة الاتحاد من أجل المتوسط "خضرنة الاقتصاد الأزرق" بمثابة مجموعة ممتازة من الممارسات الجيدة التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة في الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط[15]. تعد اللجنة المتوسطية الدولية لمؤتمر المناطق البحرية الطرفية (CIM-CRPM) شريكًا في العديد من المشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى قصص نجاح مختلفة في الاقتصاد الأزرق، مثل: مجتمعاتحمايةالنموالأزرقوالتنوعالبيولوجي (Interreg MED). [16] وأخيرًا،مبادئ التمويل المستدام للاقتصاد الأزرق، التيتدعمها المديرية العامة للشؤون البحرية ومصائد الأسماكالتابعة للمفوضية الأوروبية، والصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، تهدف وحدة الاستدامة الدولية لأمير ويلز وبنك الاستثمارالأوروبي (EIB) إلى "خلق تحالف دولي للمؤسسات المالية التي تدعم مبادئ التمويل المستدام للاقتصاد الأزرق على أساس تطوعي وبالتالي ليبرهنوا على دعمهم في قراراتهم الاستثمارية لتحقيق سلامة المحيطات ولتطوير اقتصاد أزرق مستدام.[17]

4) ينبغي إرساء أسس لخلق معرفة حقيقية بالثقافة البحرية وتعزيزها. فلقدأصبح نشرالوعي الأزرق بين المواطنين لتحسين الوضع الذي تعيشه بحارنا أمراًملحاً، كما أصبح من الضروري خلق أوجه التآزروالعمل جنب إلى جنب لتعزيز هذا الوعي. من الأهمية بمكان رسم خارطة طريق يمك نطرحها مع عامة الناس تصل بنا لاكتساب الثقافة البحرية ونشرالوعي الأزرق.

أخيرًا، يجب أن تمثل هذه الوثيقة فرصة حقيقية لزيادة المعرفة بالقضايا البيئية في المجتمعات المحلية وإنشاء شبكات يمكنها تعزيز الإجراءات المشتركة وتبادل الممارسات الجيدة حول موضوع الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط. يمكن تفعيل هذا المسار المهم من خلال: التعليم والتدريب والمواطنة الفعَّالة. تتطلب الخطوة الأولى نحو الانتقال الضروري الوعي والفهم للقضايا والفرص البيئية والاقتصادية. سيتم توجيه التدريب بقوة نحو: بناء المواطنة الفعَّالة؛ وتشجيع تغيير السلوك والأولويات؛ والمشاركة في إنشاء مسارات مبتكرة في وئام تام مع جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فيما يلي الجهات الفاعلة الرئيسية بالنسبة للاقتصاد الأزرق: المنظمات غير الحكومية والنقابات والجامعات والشباب والإدارات المحلية والإقليمية ووسائل الإعلام. على وجه الخصوص، يجب تعزيز العلاقات بين جميع بلدان ومجتمعات البحر الأبيض المتوسط لخلق مواطنة فعَّالة. يجب تبادل الممارسات الجيدة التي حققها المشغلون أو الشركات الخاصة والعامة.

---

13 مجموعة مؤشرات الاقتصاد الأزرق والخطة الزرقاء والاتحاد الإيكولوجي، http://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/2_set_of_indicators_for_blue_economy_Fosse_Petrick_Eco-union.pdf، آخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1.

14 مبادرة بلوميد، *BLUEMED مبادرة البحث وابتكار لترويج الاقتصاد الأزرق في حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال التعاون.* http://www.bluemed-initiative.eu

15 الاتحاد من أجل المتوسط، "خضرنة الاقتصاد الأزرق"، https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/12/Greening-the-Blue-Economy-UfM-Report.pdfآخر اطلاع عليه بتاريخ 2019/8/1.

16 طرحت هذه المجتمعات، عبر مشاريع InnoBlueGrowth و PANACeA ، عددًا كبيراً من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والتي استسقتها من ثلاث أعوام من الدراسات والإجراءات التجريبية للمشاريع المتعلقة بالقوارب الترفيهية والطاقات المتجددة والسياحة المستدامة والمراقبة البحرية، والقمامة البحرية، وإدارة المناطق البحرية المحمية، من بين أمور أخرى.

17 https://ec.europa.eu/maritimeaffairs/befp/ يمكن الإطلاع عليه في ديسمبر/كانون الأول 2019.

ذكرت كأمثلة على عمليات الإنتاج المبتكرة، والحوافز الضريبية لتعزيز الحلول. وأخيرًا، ينبغي تعزيز تبادل الممارسات الجيدة من خلال معايير مشتركة بين الشمال والجنوب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. المجتمعات المحلية والإقليمية مستعدة لمواجهة هذا التحدي الكبير.

يعتمد نجاح هذه المبادرة الهامة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية إلى حدٍ كبير على قدرتنا على تعريف مواطنينا وشركاتنا وعالم الأعمال والمؤسسات العلمية والأكاديمية والشباب والمتطوعين بها وطرحها للنقاش المثمر معهم. وتُعد جهود الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية الرامية إلىإنخراط فريق عامل دائم معني بهذا الموضوع خير شاهدٍ على التزامها إزاء تعزيز الاقتصاد الأزرق.

100 مبادرة في جميع المناطق الأوروبية والمتوسطية لاستطلاع الآراء والنقد والأسئلة ، وقبل كل شيء، الإجراءات المفيدة لتنظيف البحر الذي هو سبيلنا للتنمية.